

**قوة الإنسانية**  
مجلس مندوبي الحركة الدولية  
للصليب الأحمر والهلال الأحمر



## مجلس مندوبي

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

## رسم استراتيجية للحركة بشأن الهجرة

### مشروع عناصر القرار

وثيقة من إعداد

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في فريق القيادة المعني بالهجرة (23 جمعية وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر) وبالتشاور مع فرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة (بما في ذلك 43 جمعية وطنية من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)

جنيف، في آذار/مارس 2021

## نبذة

يسعى مشروع عناصر القرار المقترح بعنوان "رسم استراتيجية للحركة بشأن الهجرة" إلى تقديم موجز للمضمون المحتمل لكل فقرة على حدة دون تقديم مشروع نص نهائي.

ويلي كل فقرة عرض لمسوغاتها يوضح جدوى إدراج هذه الفقرة في القرار.

ويجري تبادل هذه الوثيقة للتشاور مع أعضاء مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لجمع أول مجموعة من التعليقات والآراء ولتكوين فكرة أولية عما إذا كان النهج المقترح مقبولاً ومُحطى بتوافق الآراء.

يرجى أخذ الأسئلة التالية في الاعتبار عند تقديم تعليقاتكم وملاحظاتكم على هذه الوثيقة:

- هل توافقون على العناصر المقترحة لفقرت دياحة القرار المقترح ومنطوقه؟
- هل هناك أي عناصر ناقصة أو عناصر ينبغي، في رأيكم، إدراجها في القرار؟

ليس من المنتظر في هذه المرحلة تقديم تعليقات مفصلة على صياغة مشروع عناصر هذا القرار. وستتاح الفرصة للتعليق على صياغة محددة في مرحلة لاحقة، حالما يتاح مشروع القرار الأولي.

## مقدمة

إن الهجرة ظاهرة عالمية معقدة وواقع صعب ليس بالجديد ولا يقتصر على أجزاء معينة من العالم. وتعود الهجرة على العديد من الأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية بفوائد كبيرة وواسعة النطاق. إلا أننا نشهد أيضاً في كثير من الأحيان التكلفة البشرية للهجرة والآثار الإنسانية لبعض سياسات الهجرة. وبالإضافة إلى وصم المهاجرين المتزايد الذي كثيراً ما يكون مدفوعاً بالخطاب السياسي والمعلومات المضللة، فإن زيادة الإجراءات الأمنية المحيطة بالهجرة يؤدي إلى اعتماد سياسات تقييدية تعرض المهاجرين، بمن فيهم اللاجئون وطالبو اللجوء، لمزيد من المخاطر والمصاعب. وتكون الرحلة مخوفة بالمخاطر بالنسبة إلى العديد من المهاجرين - سواء غادروا بلدانهم بسبب النزاعات المسلحة أو حالات العنف الأخرى أو الاضطهاد أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الفقر أو آثار تغير المناخ. ويضطر آلاف الأشخاص إلى اختيار مسارات غير نظامية فيلقون حتفهم أو يختفون خلال ترحالهم، مما يخلق ضائقة هائلة لأسرهم التي تنتظر الحصول على إجابات. ويتعرض العديد من المهاجرين للتجار والابتزاز أو يتحولون إلى هدف سهل للإيذاء والاستغلال. وهم يعانون من التمييز ويواجهون عقبات في الحصول على الخدمات الأساسية. ويُحتجز بعضهم أو ينتهي بهم المطاف إلى مخيمات مزدحمة ومخوفة بالمخاطر. ويتعرض الذين ينجحون في العبور أو الذين يصحبون محاصرين في المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة أو بحالات العنف الأخرى إلى تهديدات لا حصر لها.

إن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) موجودة في المجتمعات المحلية في 192 بلداً عبر شبكتها العالمية المكونة من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) والمتطوعين. ولطالما نشطت في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للمهاجرين في ظروف هشة. ويُعد نهج الحركة في مجال الهجرة، الذي تطور على مر السنين وتم تعزيزه في سياسة الاتحاد الدولي للجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن الهجرة لعام 2009، نهجاً إنسانياً مجتاً. وتمشياً مع مبادئنا الأساسية، نستخدم عمداً وصفاً عريضاً "للمهاجرين" يشمل جميع الأشخاص الذين يغادرون أو يفرون من ديارهم بحثاً عن الأمان أو آفاق أفضل، في الخارج عادة<sup>1</sup>، بغض النظر عن الوضع القانوني، والذين قد يمرون بمحنة ويحتاجون إلى الحماية أو المساعدة الإنسانية. ويعكس هذا الوصف الشامل (بما في ذلك اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون غير الشرعيين) تركيزنا العملي على احتياجات الناس ومواطنيهم، ويعترف بأن مواطني الضعف

<sup>1</sup> تشير سياسة الهجرة أيضاً إلى الجهود التي تبذلها الحركة لتلبية الاحتياجات المتصلة بالهجرة داخل البلد. وعلى وجه التحديد، تشير المقدمة إلى أنه في حالات معينة - على سبيل المثال، عندما يتعرض هؤلاء المهاجرون للتمييز - يمكن أن توفر السياسة توجيهاً مفيداً. وفي ظروف أخرى، حيث تكون الهجرة داخل بلد ما جزءاً من التنقل العام للعالة، فإن جهود الحركة تقع في إطار عملنا الإنساني العام.

قد لا تكون ناجمة عن أسباب الهجرة فحسب، بل قد تتطور خلال الرحلة، وفقاً للظروف التي يتعرض لها المهاجرون أنفسهم في بلدان العبور أو المقصد أو عند عودتهم. ويسمح هذا الوصف للحركة بأن تؤكد أن جميع المهاجرين يتمتعون بالحماية بموجب مختلف أنظمة القانون الدولي والإقليمي والمحلي، وأن تتصدى لرواية خارجية قد تكون ضارة، حيث تُعارض الحجج السياسية حول الوضع القانوني بين نقاط الضعف والحقوق<sup>2</sup>.

وفي الوقت نفسه تسترشد استجابة الحركة للنازحين داخلياً بسياسة منفصلة اعتمدها مجلس المندوبين أيضاً في عام 2009. وتكفل سياسة الهجرة وسياسة النزوح الداخلي الوضوح المفاهيمي والاستراتيجي اللازم للحركة من أجل التصدي للتحديات المرتبطة بالنزوح الداخلي والهجرة (بما في ذلك النزوح عبر الحدود) على التوالي، وكذلك فيما يتعلق بالصلة الممكنة بينهما<sup>3</sup>.

وبفضل نهجنا القائم على مواطن الضعف والمبني على المبادئ، ووجودنا على مسارات الهجرة عالمياً، تتمتع الحركة بوضع فريد يمكنها من سد الفجوات في مجال الحماية والمساعدة والحد من معاناة المهاجرين الضعفاء في جميع مراحل رحلتهم. ونحن نعمل على ضمان حصول جميع المهاجرين على الحماية التي يحق لهم الحصول عليها بموجب مختلف الأطر القانونية - لا سيما قانون حقوق الإنسان، وعند الاقتضاء، قانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني - والحصول الفعلي على الخدمات الأساسية بغض النظر عن الوضع القانوني، دون السعي إلى تشجيع الهجرة أو تثبيطها أو منعها. وقد تم التأكيد مراراً وتكراراً على التزام الحركة وقيمتها المضافة في مجال الهجرة من خلال القرارات والحوارات الرفيعة المستوى في الاجتماعات الدستورية السابقة، بما في ذلك نداء الحركة بالعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين المستضعفين (2017)، وبيان الحركة عن الهجرة: ضمان القيام بعمل جماعي لحماية المهاجرين وتلبية احتياجاتهم والتصدي لتعرضهم للأذى (2015)، وبيان الحركة بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة (2019).

وقد وُجّه انتباه الدول إلى شواغلنا بشأن أهمية معاملة جميع المهاجرين بكرامة وتعزيز مناخ التسامح في المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في عام 2011، عبر القرار 3 "الهجرة: ضمان الوصول وصون الكرامة واحترام التنوع والإدماج الاجتماعي". ومنذ اعتماده، دعت الحركة إلى تنفيذه، ولكنها لاحظت أيضاً إحراز تقدم محدود وتشدد القوانين والسياسات والمواقف التي تؤثر على المهاجرين والمنظمات الإنسانية. ومن شأن التكتات في إطار استراتيجية للحركة عن الهجرة أن يعزز موقفنا وقدرتنا على دعم جهود الدول للوفاء بمسؤوليتها عن تقديم المساعدة والحماية للمهاجرين. وعلى الرغم من الاعتراف بالالتزامات التي وردت في الاجتماعات الدستورية السابقة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وبينما يستمر تنفيذ هذه الالتزامات بطرق مختلفة، يجب علينا أيضاً أن نضمن مواصلة ادراج مسألة الهجرة العالمية في جدول أعمال الاجتماعات الدستورية بوصفها مجالاً حاسماً من مجالات عمل الحركة، بهدف زيادة تفاعلنا في التصدي لها وتعزيز استجابتنا وتكييفها حسب الحاجة.

وللتمكن من مواصلة تفادي الاحتياجات الإنسانية وتلبيتها في سياق الهجرة - بما في ذلك احتياجات المهاجرين أنفسهم والمجتمعات المضيفة والأشخاص والأسر الذين يمتثلون في بلدانهم - من الضروري ضمان القيادة الفعالة والالتزام والمشاركة المنسقة، مع الاسترشاد بتحليل جيد للاتجاهات والمخاطر المستجدة في مجال الهجرة انطلاقاً من المستوى المحلي وانتهاءً بالمستوى العالمي. وفي عام 2020، أنشئ نظام لتيسير تحقيق هذه الأهداف في شكل نموذج جديد للقيادة في مجال الهجرة يجسده فريق قياده معني بالهجرة، وفرقة عمل عالمية قائمة معنية بالهجرة، ومختبر الهجرة. وفي إطار هذه العملية، أُجري استطلاع للاطلاع على آراء الجمعيات الوطنية حول اتجاهات الهجرة الناشئة والتحديات

<sup>2</sup> ومع ذلك، تعترف الحركة بالحماية الخاصة التي يوفرها القانون الدولي والإقليمي والمحلي لفئات محددة من الأفراد، مثل اللاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية، وتعزز هذه الحماية.

<sup>3</sup> كان اختيار الحركة في عام 2009 اعتماد سياستين منفصلتين ولكنها متكاملتين، أي سياسة بشأن النزوح الداخلي وأخرى بشأن الهجرة، استشرافية من نواح عديدة يقر بمختلف النظم القانونية التي تترجم إلى مجموعات مختلفة من المسؤوليات للدول المعنية، فضلاً عن الشواغل المحددة التي تؤثر على النازحين داخلياً والمهاجرين، على التوالي. وهو يتيح إمكانية مواجهة الروايات الخارجية التي تشير إلى النازحين باعتبارهم "لاجئو الغد" أو "مهاجرو الغد" وبالتالي النظر إليهم من منظور الهجرة حصراً، تهادفان إلى تعزيز تنفيذ مشاريع الاحتواء. وفي الوقت نفسه، تفرقتنا السياستين بوجود حالات يرتبط فيها النزوح الداخلي بالهجرة، مما يتطلب استجابة شاملة ومنسقة.

الكبيرة والمجالات التي ينبغي للحركة أن تستثمر فيها للمضي قدماً. وبينت نتائج الاستطلاع أن وضع استراتيجية للحركة عن الهجرة هو أهم أولوية يجب أن توظف الحركة جهودها فيها. وقد أصبحت صياغة هذه الاستراتيجية التي ستستند إلى الاستراتيجية العالمية للاتحاد الدولي بشأن الهجرة 2018-2022، جزءاً محورياً من خطة عمل فريق القيادة المعني بالهجرة. وستسعى الاستراتيجية المقبلة إلى ضمان التزام مشترك وتركيز واضح للحركة بأسرها لمعالجة الأولويات الملحة في مجال الهجرة، والاستفادة من التكامل بين مختلف مكونات الحركة.

ولذلك، يسعى القرار المقترح إلى تأييد المبادرة الرامية إلى وضع استراتيجية للحركة بشأن الهجرة وللدور الذي يقوم به فريق القيادة المعني بالهجرة في هذا الصدد، بغية عرض الاستراتيجية على مجلس المندوبين في عام 2023 لاعتمادها.

## فقرات الديباجة

### الفقرة 1

يمكن الاعتراف في الفقرة الاستهلالية من الديباجة بفوائد الهجرة والمساهمات الإيجابية للمهاجرين في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ولكن يمكن أن يعرب فيها أيضاً عن بالغ القلق إزاء معاناة المهاجرين على طول مسارات الهجرة في جميع أنحاء العالم، والتهديدات التي يتعرض لها المهاجرون بشكل متزايد أثناء رحلتهم براً أو بحراً، في بلدان العبور والمقصد، ولا سيما نتيجة لسياسات الهجرة والاحتواء الصارمة.

## المسوغات

تسعى هذه الفقرة من الديباجة إلى التأكيد على الشواغل الإنسانية الملحة بشأن الهجرة. وأياً كانت الأسباب التي تدفع المهاجرين إلى مغادرة بلدانهم، يمكن أن يعانون من الضعف في مراحل مختلفة من رحلتهم. ويواجه الكثيرون حالات تهدد حياتهم ويتحملون مشقة يمكن أن تؤثر على صحتهم البدنية والعقلية.

### الفقرة 2

يمكن أن تذكر هذه الفقرة من الديباجة بأن جميع المهاجرين - بمن فيهم أولئك الذين هم في وضع غير قانوني - يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وغيره من أنظمة القانون الدولي، وكذلك بموجب القانون المحلي، وأنهم يتمتعون بالحماية في النزاعات المسلحة أيضاً بموجب القانون الدولي الإنساني، وأنه، بالإضافة إلى ذلك، يحق للاجئين وملتزمي اللجوء والأشخاص عديمي الجنسية الحصول على حماية خاصة بموجب القانون الدولي والإقليمي. ويمكنها أيضاً أن تذكر بالالتزامات الأخرى التي قطعها الدول، بما في ذلك الاتفاقات العالمية. ويمكن أن تشدد الفقرة على أنه يمكن الحد من أوجه ضعف المهاجرين عندما تفي الدول بالتزاماتها القانونية وتعتمد سياسات تراعي احتياجات المهاجرين إلى الحماية والمساعدة وتنفيذها.

## المسوغات

الغرض من هذه الفقرة من الديباجة هو التذكير بأن المهاجرين محميون في إطار مختلف الأطر القانونية، والتأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن تلبية احتياجات المهاجرين إلى الحماية والمساعدة تقع على عاتق الدول.

### الفقرة 3

يمكن أن تضع هذه الفقرة من الديباجة في اعتبارها أن هناك حالات تعكس علاقة بين النزوح الداخلي والتنقل عبر الحدود، وأن هذه الحالات تتطلب استجابات شاملة ومنسقة لتعظيم الحماية والمساعدة لجميع المحتاجين.

## المسوغات

إن الغرض من هذه الفقرة هو التذكير بالصلة المحتملة بين النزوح الداخلي والهجرة (بما في ذلك النزوح عبر الحدود). وقد يسبق النزوح داخل بلد ما نزوح اللاجئين أو غيرهم ممن يحتاجون إلى حماية دولية ولأشخاص الفارين من الكوارث والأخطار المناخية عبر الحدود الدولية، أو قد يسلك النازحون مسار الهجرة لإعادة بناء حياتهم في بلد آخر. وفي حالات أخرى، يُعاد المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية فيتحولون إلى نازحين داخلياً. وفي هذه الحالات، يلزم التنسيق عبر الحدود ووضع نهج شامل للتصدي للتحديات المترابطة للنزوح الداخلي والهجرة.

### الفقرة 4

يمكن الاعتراف في هذه الفقرة من الديباجة بالعمل الهام الذي تقوم به الحركة حالياً لتلبية احتياجات المهاجرين الضعفاء على طول مسارات الهجرة إلى الحماية والمساعدة؛ و إبراز موقع الحركة الفريد وقيمتها المضافة في الاضطلاع بهذا العمل؛ والتذكير، على وجه الخصوص، بالولاية المحددة لمكونات الحركة بموجب النظام الأساسي للحركة وقرارات المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بما في ذلك الدور المساعد للجمعيات الوطنية في تقديم الدعم لحكوماتها في المجال الإنساني؛ وتسهيل الضوء على الدور المعترف به للحركة في المساهمة في تنفيذ الأهداف الإنسانية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

## المسوغات

إن الغرض من هذه الفقرة هو تسليط الضوء على مشاركة الحركة منذ أمد بعيد في مجال الهجرة وعلى العمل الذي تقوم به الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية بالفعل لتلبية احتياجات المهاجرين الضعفاء. كما تهدف إلى إبراز القيمة المضافة لعمل الحركة ومكوناتها. إن قرب الحركة من المهاجرين الضعفاء عبر شبكتها المتينة والمتمرنة من المستجيبين على طول مسارات الهجرة، هو من مزاياها المحددة، إلى جانب نهجها المبني على مبادئ ونهجها الإنساني البحت. وتقر الفقرة 44 من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بأن الحركة تؤدي دوراً رئيسياً في مساعدة الدول على تحويل التزاماتها إلى أفعال.

### الفقرة 5

يمكن أن يعترف في هذه الفقرة من الديباجة بالتحديات الجديدة التي تواجهنا فيما يتعلق بجائحة "كوفيد-19" من حيث ضمان حماية واحترام حقوق المهاجرين مع معالجة شواغل الصحة العامة، والاعتراف بالدور الهام الذي تقوم به الجهات الفاعلة المحلية، مثل الجمعيات الوطنية، في التصدي للوباء.

## المسوغات

إن الغرض من هذه الفقرة هو تسليط الضوء على أن جائحة "كوفيد-19" قد طرحت تحديات جديدة في مجال ضمان حماية المهاجرين الذين يعيشون في ظروف هشّة وتقديم المساعدة لهم. وكان المهاجرون من بين أكثر المتضررين من الآثار المباشرة وغير المباشرة لجائحة "كوفيد-19" حيث إنها فاقت أوجه الضعف الموجودة من قبل وخلقت احتياجات وشواغل إضافية في مجال الحماية، بما في ذلك الحواجز التي تحول دون الحصول على الخدمات الأساسية. وفي الوقت نفسه، أتاحت الجائحة فرصاً جديدة للجمعيات الوطنية، بوصفها جهات فاعلة محلية رئيسية، للعمل مع الحكومات في توفير إمكانية الحصول على الخدمات والمعلومات الأساسية والتصدي للحواجز الرسمية وغير الرسمية.

### الفقرة 6

يمكن التذكير في هذه الفقرة من الديباجة بالقرارات السابقة بشأن مواضيع تتعلق بالهجرة اعتمدها المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (بما في ذلك القرار 21، المؤتمر الدولي الرابع والعشرون، ماينلا، 1981؛ القرار 17، المؤتمر الدولي الخامس والعشرون، جنيف، 1986؛ القرار 4، المؤتمر الدولي السادس والعشرون، جنيف، 1995؛ القرار 1، المرفق، إعلان "معا من أجل الإنسانية"، المؤتمر الدولي

الثلاثين، جنيف، 2007؛ والقرار 3، المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون، جنيف، 2011، ومجلس المندوبين (بما في ذلك القرار 9، بودابست، 1991؛ القرار 7، برمنغهام، 1993؛ القرار 4، جنيف، 2001؛ القرار 10، جنيف، 2003؛ القرار 5، جنيف، 2007؛ القرار 4، نيروبي، 2009؛ وعلى وجه الخصوص، "نداء الحركة بالعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين المستضعفين"، الذي اعتمد في القرار 3، أنطاليا، 2017، و"بيان الحركة بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة" الذي اعتمد في القرار 8، جنيف، 2019) وكذلك سياسة الهجرة التي اعتمدها الاتحاد الدولي في عام 2009 (والتي رحبت بها الحركة بأكملها أيضا في القرار 4 لمجلس المندوبين) نيروبي، 2009) والاستراتيجية العالمية الحالية للاتحاد الدولي بشأن الهجرة 2018-2022.

## المسوغات

إن الغرض من هذه الفقرة هو التأكيد على أن الهجرة تُعد موضوعا ذا أولوية للحركة، وأنها، بصفتها هذه، قد تم تناولها في قرارات سابقة لمجلس المندوبين والمؤتمر الدولي، مما يؤكد ضرورة مواصلة التأكيد مجددا على أهميته في الاجتماعات الدستورية. كما تسعى إلى تسليط الضوء على وثائق السياسة والاستراتيجية الرئيسية الحالية للحركة في مجال الهجرة.

## الفقرة 7

يمكن الاعتراف في هذه الفقرة من الديباجة بإنشاء نموذج جديد للقيادة في مجال الهجرة يتجسد في فريق قيادة معني بالهجرة، وفرقة عمل عالمية معنية بالهجرة موجودة أصلا، ومختبر الهجرة. ويمكن التأكيد فيها على الدور الحاسم لهذا النموذج في ضمان القيادة الفعالة والمشاركة والالتزام والتحليل المستمر للاتجاهات والمخاطر المستجدة المتصلة بالهجرة انطلاقا من المستوى المحلي وانتهاءً بالمستوى العالمي.

## المسوغات

إن الغرض من هذه الفقرة هو تسليط الضوء على الالتزامات والجهود الجارية لتعزيز المشاركة المنسقة للحركة والإجراءات التي تتخذها لدعم المهاجرين الضعفاء. ويتألف فريق القيادة المعني بالهجرة من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية و23 جمعية وطنية، تمثل مجموعة متنوعة من السياقات الجغرافية والمتعلقة بالهجرة. ويوفر فريق القيادة ويكفل أن تكون أعمال الحركة ودفاعها عن الهجرة "مناسمين للغرض" وأن تكون على استعداد لمواجهة التحديات المقبلة، مع تعزيز الشراكات والتعاون. وسيضع مختبر الهجرة، من خلال الشراكات والبحوث، رؤى بشأن اتجاهات الهجرة وسياساتها وممارساتها الجيدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وذلك من أجل توفير المعلومات عن تحديد المواقع ووضع البرامج المبنية على الأدلة في الحركة. وتمثل فرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة الجمعيات الوطنية في جميع المناطق، وهي تعمل بوصفها الفريق المرجعي التقني الرئيسي المعني بالهجرة. وتركز فرقة العمل على المخاطر والتحديات المتغيرة التي يواجهها المهاجرون، وعلى أفضل الممارسات والدروس المستخلصة والدعم التقني اللازم داخل الحركة من أجل مواصلة تعزيز قدراتنا ودعمنا وزيادتها. وتدعم فرقة العمل تنفيذ الاستراتيجية العالمية للاتحاد الدولي بشأن الهجرة للفترة 2018-2022، وستلعب دوراً رئيسياً في دعم وضع استراتيجية الحركة بشأن الهجرة.

## الفقرة 8

ويمكن أن تحيط هذه الفقرة من الديباجة علما بنتائج استطلاع عام 2020 الذي جمع آراء الجمعيات الوطنية بشأن الاتجاهات الناشئة المتصلة بالهجرة، والتحديات الكبيرة والمجالات التي ينبغي للحركة أن تستثمر فيها للمضي قدما، مع الاعتراف بأن استراتيجية الحركة بشأن الهجرة هي أهم أولويات الاستثمار.

## المسوغات

إن الغرض من هذه الفقرة هو تسليط الضوء على الزخم لرسم استراتيجية للحركة بشأن الهجرة.

## فقرات منطوق القرار

### الفقرة 1

يمكن الاتفاق في هذه الفقرة الأولى من منطوق القرار على الحاجة إلى استراتيجية للحركة بشأن الهجرة وأهمية هذه الاستراتيجية لضمان وضع الحركة في موقع قوة واتساق، وعلى اتخاذ إجراءات منسقة لدعم المهاجرين الضعفاء، مع الاستفادة من التكامل بين مختلف عناصر الحركة .

### المسوغات

إن الغرض من هذه الفقرة هو تأييد القرار الذي اتخذته فريق القيادة المعني بالهجرة بصياغة استراتيجية للحركة بشأن الهجرة من باب الأولوية.

### الفقرة 2

يمكن الموافقة رسمياً في هذه الفقرة الثانية من المنطوق على دور فريق القيادة المعني بالهجرة في صياغة استراتيجية للحركة بشأن الهجرة، باعتبارها جزءاً أساسياً من خطة عمل الفريق، والترحيب بالعمل الذي اضطلع به الفريق حتى الآن. ويمكن أن ترحب هذه الفقرة أيضاً بالدور الداعم الذي تضطلع به فرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة ومختبر الهجرة، وبعمل شبكات الهجرة الإقليمية في دعم صياغة هذه الاستراتيجية المقبلة.

### المسوغات

إن الغرض من هذه الفقرة هو الاعتراف بالدور الذي يؤديه فريق القيادة المعني بالهجرة في صياغة استراتيجية للحركة بشأن الهجرة والتعبير عن دعمه وتأييده.

### الفقرة 3

يمكن في هذه الفقرة الثالثة من المنطوق تفويض فريق القيادة المعني بالهجرة بمواصلة عمله وتقديم الصيغة النهائية لاستراتيجية الحركة بشأن الهجرة لاعتمادها في مجلس المندوبين لعام 2023.

### المسوغات

إن الغرض من هذه الفقرة هو منح فريق القيادة المعني بالهجرة ولاية رسمية لصياغة استراتيجية للحركة بشأن الهجرة، بهدف ضمان الالتزام المشترك والملكية المشتركة للعملية في الحركة بأسرها.

### الفقرة 4

يمكن في هذه الفقرة الرابعة من المنطوق دعوة جميع مكونات الحركة إلى مواصلة وتعزيز تنفيذ الالتزامات القائمة لصالح المهاجرين الضعفاء، بما في ذلك الاستراتيجية العالمية الحالية للاتحاد الدولي بشأن الهجرة، في الوقت الذي يجري فيه صياغة استراتيجية الحركة.

### المسوغات

إن الغرض من هذه الفقرة هو حمل الحركة على مواصلة قيادتها في مجال الهجرة، وإعادة تأكيد التزامها، والاعتراف بأن العمل سيستمر في الوقت الذي يجري فيه صياغة الاستراتيجية.